

س١ / اصطلاح المالية العامة يعبر عن النشاط المالي للـ :

أ- الدولة
ب- الافراد

س٢ / مر علم المالية العامة بمراحل تطور يمكن إجمالها في :

أ- مرحلة المالية العامة التقليدية.
ب- مرحلة المالية العامة الحديثة.
ج - جميع ماسبق

س٣ / عرف علم المالية العامة انه يدرس النفقات العامة والإيرادات العامة التي يلزم الحصول عليها لتغطية النفقات العامة:

أ- التقليديون
ب- الحديثون

س٤ / تطور مفهوم المالية في الدولة ادى الى:

أ- ركود
ب- تطور

س٥ / التطور الحديث لمفهوم المالية له أثر في ارتفاع في مستوي معيشة اصحاب الدخل المحدود.

أ- صح
ب- خطأ

س٦ / مع تطور مفهوم المالية اصبحت نظرية الإيرادات العامة مقصوره على :

أ- تغطية النفقات العامة
ب- توفير احتياطي للميزانية
ج- محاربه التضخم
د- جميع ما سبق

س٧ / لم يصبح هدف الميزانية العامة هو ضمان توازن مالي بل اصبحت تهدف إلى تحقيق التوازن الإقتصادي والإجتماعي حتى لو

أقتضى هذا التوازن احداث عجز في الميزانية:

أ- صح
ب- خطأ

س٨ / عرف التقليديون على المالية أنه فن يدرس النفقات العامة والإيرادات العامة:

أ- صح
ب- خطأ

س٩ / يتمثل اصطلاح المالية العامة في اشباع الحاجات العامة للمجتمع:

أ- صح
ب- خطأ

س١٠ / التقليديون يقصر غرض الإيرادات العامة على النفقات العامة ويقيم التوازن بينهما.

ت- صح
ث- خطأ

س١١ / من اهداف تطور المالية العامة: (تحقيق التوازن الإقتصادي والإجتماعي).

أ- صح
ب- خطأ

س١٢ / الغرض من تطور المالية العامة معرفه حجم الدخل القومي فقط:

أ- صح
ب- خطأ

س١٣ / من أهداف تطور المالية العامة يضمن انخفاض مستوى معيشة اصحاب الدخل المحدود:

أ- صح
ب- خطأ

س١٤ / يقتصر التقليديون الغرض من الإيرادات العامة على :

أ- النفقات العامة.
ب- اقامة التوازن بين الإيرادات العامة
ج- محاربة التضخم.
د- أ + ب.

س١٥ / الغرض من تطور المالية العامة مجرد الحصول على تغطية النفقات العامة من الإيرادات:

أ- صح
ب- خطأ

س١٦ / تطور نظرية الإيرادات العامة تهدف الي تغطية النفقات العامة فقط:

أ- صح
ب- خطأ



س١١٧ / إذا حدث عجز في الميزانية فإن الدولة تلجأ الي:

- أ- القروض العامة
ج- الاصدار الجديد بغرض تمويل النفقات العادية
ب- الي الجبي من الافراد
د- (أ + ج)

س١١٨ / الغرض من دراسة النفقات العامة والإيرادات العامة تحقيق اغراض اقتصادية فقط:

- أ- صح
ب- خطأ

س١١٩ / ترتبط المالية العامة بعلاقة بالقانون.

- أ- وثيقة
ج- ليس هناك أي علاقة.
ب- معقدة.

س١٢٠ / أغلب النظم والقواعد المالية تصب في قالب تشريعي:

- أ- صح
ب- خطأ

س١٢١ / القروض العامة لا تعقد الي إلا باستناد قانوني:

- أ- صح
ب- خطأ

س١٢٢ / الضرائب لا تفرض إلا بقانون :

- أ- صح
ب- خطأ

س١٢٣ / الموازنة العامة للدولة تعتمد على القانون:

- أ- صح
ب- خطأ

س١٢٤ / تعد المالية العامة علم من العلوم الإجتماعية ويرتبط ببعض العلوم الأخرى:

- أ- صح
ب- خطأ

س١٢٥ / ترتبط المالية العامة والقانون بهدف واحد وهو تحقيق العدالة

- أ- صح
ب- خطأ

س١٢٦ / الانظمة الاستبدادية تهدر المال العام على الافراد:

- أ- صح.
ب- خطأ

س١٢٧ / الانظمة الاستبدادية تنفق المال العام علي:

- أ- الاحتياجات الخاصة
ب- على رفع مستوي معيشة وتطور الشعب

س١٢٨ / عدم إنفاق الاموال العامة في الصالح العام يعتبر استبدادية:

- أ- صح
ب- خطأ

س١٢٩ / الدولة التي تطبق نظام الاستبدادية وجبي المال من الأفراد تكون العلاقة مع الأفراد والدولة علاقة واضحة وعادلة:

- أ- صح.
ب- خطأ

س١٣٠ / الدولة التي تطبق نظام الإستبدادية تحقيق الاستبدادية في جباية المال العام وانفاقه على المصلحة العامة يحقق للدولة الاستقرار:

- أ- صح.
ب- خطأ

س١٣١ / المغالاة في فرض الضرائب والرسوم يؤدي الي تحقيق المصلحة والاستقرار في الدول:

- أ- صح.
ب- خطأ

س١٣٢ / الدولة الديمقراطية نظام المال العام فيها ينفق على المصالح العامة:

- أ- صح
ب- خطأ

س١٣٣ / هناك علاقة وثيقة بين علم الإقتصاد وعلم المالية من حيث الأهداف المشتركة لهما فكلاهما يهدف إلى الإشباع .

- أ- صح
ب- خطأ



س٣٤ / فكرة الضريبة التصاعديّة تستند الي نظرية..... الحدية وهي نظرية اقتصادية.
أ - المضرة.
ب - المنفعة

س٣٥ / هناك علاقة بين المالية العامة والاقتصاد.
أ - تبادلية
ب - طردية

س٣٦ / كلما زاد الدخل القومي في الإيرادات ادى الي تحسن الاوضاع
أ - صح
ب - خطأ

س٣٧ / لا يؤثر الاقتصاد في المالية العامة:
أ - صح.
ب - خطأ

س٣٨ / الاختلاف في الميزانية العامة من شأنه أن يؤثر على الحالة الاقتصادية ويؤدي ذلك الى الاسعار.
أ - انخفاض.
ب - ارتفاع

س٣٩ / زيادة النفقات العامة تزيد من الدخل القومي:
أ - صح
ب - خطأ

س٤٠ / النفقات العامة وظيفتها محدوده وهي تمويل وظائف تقليدية للدولة فقط:
أ - صح.
ب - خطأ

س٤١ / تعتبر النفقات العامة اداة من ادوات السياسة والاقتصاد وخاصة عن طريق:
أ - التحكم في القوة الشرائية
ب - حجم التشغيل والدخل القومي
ج - إعادة توزيع الدخل القومي.
د - جميع ما سبق
س٤٢ / تشكل النفقات العامة اهمية سياسية واقتصادية في التحكم في الشراء وقوته فقط:
أ - صح.
ب - خطأ

س٤٣ / عرض الإيرادات العامة مقصور على :
أ - النطاق المالي
ب - النطاق الإقتصادي
ج - النطاق الإجتماعي
د - جميع ما سبق

س٤٤ / نظرية النفقات العامة لم تعد المحور الوحيد لنظرية الإيرادات العامة:
أ - صح
ب - خطأ

س٤٥ / النفقات العامة عبارة عن نقود تخرج من الدولة بقصد
أ - اشباع حاجات خاصة
ب - اشباع حاجات عامة.

س٤٦ / النفقة العامة مبلغ من المال يخرج من الناس الي خزانة الدولة بقصد اشباع حاجات خاصة:
أ - صح.
ب - خطأ

س٤٧ / النفقة العامة عبارته عن:
أ - مبلغ نقدي
ب - تصدر عن الدولة او عن شخص معنوي
ج - يقصد بها تحقيق المنفعة العامة.
د - جميع ما سبق

س٤٨ / لابد أن تستخدم الدولة النقود للحصول على ما تحتاجه من سلع وخدمات.
أ - صح
ب - خطأ

س٤٩ / الأنفاق العام على شكل نقود أصبح يستخدم غالباً في معظم الدول.
أ - صح
ب - خطأ

س٥٠ / النفقة العامة يقصد بها تحقيق المنفعة العامة .
أ - صح
ب - خطأ



- س١٥١ يؤدي الاستخدام الاقتصادي النقدي في تبادل واستخدام السلع الى تقدم الاقتصاد.
أ - صح
ب - خطأ
- س١٥٢ استخدام نظام المقايضة بين افراد المجتمع يعتبر من تطور الاقتصاد وخاصة في شراء السلع والخدمات.
أ - صح
ب - خطأ
- س١٥٣ سهولة ممارسة الرقابة الإدارية التشريعية على الأنفاق العيني لضمان تنفيذها وتوجيهها للنفع العام.
أ - صح
ب - خطأ
- س١٥٤ لتحقيق الفائدة للنفع العام فان مراقبة الإدارة التشريعية تعتبر الإنفاق العيني أفضل من النقدي:
أ - صح
ب - خطأ
- س١٥٥ تصدر النفقة العامة عن الدولة فقط:
أ - صح
ب - خطأ
- س١٥٦ اعتمد الفكر المالي في التفرقة بين النفقة العامة والنفقة الخاصة على معيار واحد فقط وهو قانوني:
أ - صح
ب - خطأ
- س١٥٧ المعيار القانوني الذي يعتمد عليه الفكر المالي يستند الى الجهة التي تقوم بالإنفاق
س١٥٨ اعتماد الفكر المالي التفرقة بين النفقة العامة والنفقة الخاصة على الوظيفة التي تؤديها النفقة العامة والقانون:
أ - صح
ب - خطأ
- س١٥٩ المعيار القانوني يأخذ به الماليون التقليديون.
أ - صح
ب - خطأ
- س١٦٠ نظرية الماليون التقليديون الذي يعطي النفقة العامة طابعها العام هو الوضع القانوني.
أ - صح
ب - خطأ
- س١٦١ يعتمد اشخاص القانون العام في تحقيق المصلحة العامة:
أ - القوانين
ب - القرارات الإدارية.
ج - جميع ما سبق
- س١٦٢ يسعى أشخاص القانون العام في تحقيق مصلحتهم الخاصة:
أ - صح
ب - خطأ
- س١٦٣ يتفق المعيار القانوني مع الفكر التقليدي في النفقات العامة:
أ - انها تقوم بدور الدولة الحارسة
ب - يقتصر دورها في اضيق الحدود
ج - القيام بالوظائف للمصلحة العامة
د - جميع ما سبق
- س١٦٤ في النفقات العامة يقتصر الفكر التقليدي الذي يقوم بدور الدولة الحارسة في:
أ - الدفاع
ب - الامن الداخلي
ج - العدالة
د - جميع ما سبق
- س١٦٥ انتقل دور الدولة من الحارسة المتدخله ثم المنتجة في الوظائف ليشمل كثيرا من الأنشطة:
أ - الدفاع والأمن
ب - النقل والمواصلات والزراعة والتجارة والصناعة
- س١٦٦ اعتبر المعيار القانوني كافي في التميز بين النفقات العامة والنفقات الخاصة:
أ - صح
ب - خطأ
- س١٦٧ ادى الاختلاف في طبيعة النشاط العام والخاص الي اقتراح معيار جديد اضافي عن المعيار القانوني وهو المعيار الوظيفي.
أ - صح
ب - خطأ



س٦٨ / يجب أن يودي الأنفاق العام الي تحقيق منفعة اشباع الحاجة الخاصة بالسيادة فقط.
أ - صح.
ب- خطأ

س٦٩ / لا يجوز أن تستخدم النفقة العامة في اشباع الحاجات مصلحة خاصة.
أ- صح
ب- خطأ

س٧٠ / يفترض في فرض الضرائب والرسوم:
أ - مبدأ المساواة بين المواطنين في تحمل الأعباء العامة
ب - المساواة في تحمل الضرائب.
ج - جميع ما سبق

س٧١ / مصروفات الأشخاص العامة يتم تمويلها عادة من الضرائب والرسوم.
أ- صح
ب- خطأ

س٧٢ / تراعي الدول في تقسيم النفقات الي تقسيمات نظرية علمية فقط.
أ - صح.
ب- خطأ

س٧٣ / يعتبر التقسيم الإداري للنفقات جديد ومستحدث:
أ - صح.
ب- خطأ

س٧٤ / يعتبر التقسيم الإداري قديم وغير نافع وتم اهماله :
أ - صح.
ب- خطأ

س٧٥ / وفقاً للتقسيم الإداري يتم تصنيف النفقات العامة تبعاً للوحدات الإدارية التي تقوم بعملية الاتفاق:
أ- صح
ب- خطأ

س٧٦ / الوحدات الإدارية تقوم بعملية الإنفاق مثل:
أ- الوزارات والهيئات
ب - المؤسسات
ج - الأفراد
د - (أ + ب)

س٧٧ / نظراً لتطور الجهاز الإداري للدولة واتساع عملية الانفاق العام مازالت عملية الاتفاق العامة على مراحل متعددة بحيث يخصص مبلغ إجمال لكل جهاز من الاجهزة الرئيسية (الوزارة) ثم يتولى بدوره تقسيم هذه النفقات وتوزيعها على الجهات التابعة له:
أ- صح
ب- خطأ

س٧٨ / لكي يعتبر التقسيم أساس في كل موازنة عامة لابد من كل رئيس وحده ادارية أن يرسم سياسته الاتفاقيه في حدود اختصاصه وفقاً للإمكانات المالية المتاحة له من الموارد العامة:
أ- صح
ب- خطأ

س٧٩ / التقسيم المكمل للتقسيم الإداري هو التقسيم الوظيفي ويتم بمقايضة تصنيف النفقات.
أ- صح
ب- خطأ

س٨٠ / يتم تقسيم النفقات العامة من حيث اثارها المباشرة على الدخل القومي الي نفقات:
أ - حقيقة.
ب - تحويلية.
ج - جميع ما سبق

س٨١ / النفقات الحقيقية هي تلك النفقات التي تتم بمقابل الحصول على السلع والخدمات:
أ- صح
ب- خطأ

س٨٢ / الأجور والمترتبات من أمثلة النفقات الحقيقية التي تتم بمقابل الحصول على السلع والخدمات وزيادة الدخل القومي بشكل مباشر:
أ- صح
ب- خطأ

س٨٣ / النفقات التحويلية نفقات تتم بدون مقابل تهدف إلى تحقيق التوازن الاقتصاد
أ- صح
ب- خطأ

س٨٤ / من أمثلة النفقات التحويلية التي تتم بدون مقابل وتهدف إلى تحقيق التوازن الاقتصادي:
أ - نفقات دعم السلع والخدمات
ب - نفقات الضمان الاجتماعي
ج- نفقات فوائد الدين العام
د - جميع ماسبق

س٨٥ / تنقسم النفقات حسب انتظامها او دوريتها الى:
أ - نفقات عادية
ب - نفقات غير عادية
ج - جميع ماسبق

س٨٦ / النفقات العادية تتكرر في موازنة كل سنة مثل مرتبات الموظفين:
أ- صح
ب- خطأ

س٨٧ / النفقات العادية تتصف بانها:
أ - دورية منتظمة
ب - وقتية
ج - غير مرتبطة بوقت او زمن معين

س٨٨ / تعتبر رواتب الموظفين من النفقات العامة:
أ- صح
ب- خطأ

س٨٩ / النفقات الغير عادية فهي نفقات ذات طبيعة استثنائية لا تتكرر بانتظام:
أ- صح
ب- خطأ

س ٩٠ / نفقات الحروب نفقات غير عادية :
أ- صح
ب- خطأ

س٩١ / المبرر الوحيد للنفقات العامة هو وجود حاجة عامة تتولى الدولة وغيرها في اشباعها نيابة عن الافراد وتحقيق نفع عام يمثل في إشباع الحاجات العامة.
أ- صح
ب- خطأ

من صفحة ٢٠ إلى صفحة ٣٩

س٩٢ / هي تزايد الإنفاق العام المؤدي إلى تضخم أرقام الإنفاق العام دون أن يقابلها زيادة في كمية السلع والخدمات المقدمة للمواطنين:
أ - الأسباب الظاهرية
ب - الأسباب الحقيقية.

س٩٣ / من الأسباب الظاهرية لتزايد الإنفاق العام:
أ - انخفاض قيمة النقد
ب- تغيير النظم المحاسبية والمالية.
ج- اتساع اقليم الدولة
د - جميع ما سبق

س٩٤ / انخفاض قيمة النقود يؤدي إلى زيادة النفقات العامة:
أ- صح
ب- خطأ

س ٩٥ / يظهر انخفاض قيمة العملة الوطنية بانخفاض أسعار السلع والخدمات في الدولة:
أ - صح.
ب- خطأ

س٩٦ / ان الرغبة في الحصول على نفس الكمية من السلع والخدمات بعد ارتفاع الأسعار يعني في المبالغ المخصصة للإنفاق العام:
أ- انخفاض.
ب - زيادة.

س٩٧ / تطور النظم المالية والمحاسبية في القرن التاسع عشر أدى الى زيادة ظاهريه في نفقات الدولة :
أ- صح
ب- خطأ



س٩٨ / تطورت النظم المالية والمحاسبية تطورا كبيرا منذ النصف الثاني من القرن
أ - الخامس عشر.
ب - التاسع عشر.

س٩٩ / كانت الدولة تلجأ في الماضي الى نظام لتنفيذ جزء من مشروعاتها كشق الطرق وغيرها:
أ - الآلات
ب - السخرة

س١٠٠ / كان استخدام الدولة لنظام السخرة لتنفيذ جزء من مشروعاتها لا يكلف الدولة اي اعباء ماليه
أ - صح
ب - خطأ

س١٠١ / الغي نظام السخرة لأنه يتنافى مع:
أ - موارد الدولة.
ب - حقوق الانسان وكرامته .

س١٠٢ / ترتب على إلغاء نظام السخرة في جميع دول العالم ان تنفيذ هذه الاعمال يتطلب ايرادات لتنفيذها مما أدى الى انخفاض الإنفاق العام
أ - صح.
ب - خطأ

س١٠٣ / ان الانتقال من طريقة الميزانية الى طريقة الميزانية يؤدي الى زيادة نفقات الدولة :
أ - الإجمالية - الصافية
ب - الصافية - الإجمالية

س١٠٤ / الميزانية ... هي السماح لبعض الهيئات والادارات ان تخصم نفقاتها من الإيرادات التي تقوم بتحصيلها ولا تورد الا المبالغ الصافية:
أ - الصافية .
ب - العامة.

س١٠٥ / استخدام طريقة الميزانية الصافية يؤدي الى ظهور النفقات العامة بأقل من حقيقتها.
أ - صح
ب - خطأ

س١٠٦ / الموازنة هي التي يتوجب على جميع الإدارات والهيئات تقييد جميع الإيرادات والنفقات في الموازنة العامة
أ - الخاصة.
ب - الإجمالية

س١٠٧ / ان استخدام طريقة الموازنة الإجمالية يؤدي الى زيادة حجم النفقات العامة.
أ - صح
ب - خطأ

س١٠٨ / اتساع اقليم الدولة وضم مناطق جديدة يؤدي الى ظاهرة في النفقات العامة:
أ - انخفاض.
ب - ثبات.
ب - زيادة.

س١٠٩ / الأسباب الحقيقية لتزايد الإنفاق العام:
أ - أسباب إدارية واقتصاديته.
ب - أسباب اجتماعيه وسياسية

ج - جميع ماسبق

س١١٠ / الأسباب التي تتمثل في زيادة الدخل القومي واتساع تدخل الدول في المجال الاقتصادي هي الأسباب الاقتصادية:
أ - صح
ب - خطأ

س١١١ / زيادة الدخل القومي من اهم أسباب انخفاض النفقات العامة:
أ - صح.
ب - خطأ

س١١٢ / يترتب على زيادة الدخل القومي:

أ - زيادة دخول الأفراد فقط.

ب - ارتفاع معيشتهم فقط

ج - لا شيء مما سبق.

ج - أ + ب .

س١١٣ / مما يترتب على زيادة دخول الأفراد:

أ - زيادة الإيرادات بسبب الضرائب والرسوم.

ب - التسهيل للدولة لاقتطاع مبالغ كبيره لتحسين الخدمات

د - لا شيء مما سبق

ج - أ + ب .



س١١٤ / كانت الدولة في الماضي تتدخل في النشاط الاقتصادي وتكفي بتسيير المرافق التقليدية
أ - صح.
ب - خطأ

س١١٥ / المرافق التي كانت تهتم بها الدولة في الماضي هي:

- أ - الدفاع.
ب - الأمن.
ج - العدالة.
د - جميع ما سبق

س١١٦ / أصبحت الدولة تتدخل في المجالات الاقتصادية مما يترتب عليه زيادة في الدخل القومي وذلك في القرن.....
أ - التاسع عشر
ب - العشرون

س١١٧ / نمو الوعي الاجتماعي وازدياد عدد السكان هو من لتزايد الإنفاق العام:
أ - الأسباب الإدارية
ب - الأسباب الاجتماعية

س١١٨ / تطور الدولة من دولة حارسه الى دولة متداخلة يترتب عليه زيادة في النفقات العامة:
أ - صح
ب - خطأ

س١١٩ / من أهداف الدولة المتداخلة:

- أ - رفع مستوى الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية.
ب - توفير الخدمات التعليمية والصحة وتقديم الامانات المالية.
ج - الدعم للسلع الأساسية تخفيفا على محدودي الدخل.
د - جميع ما سبق

س١٢٠ / يترتب على عدد السكان النفقات العامة.

- أ - زيادة - زيادة
ب - إخفاض - زيادة

س١٢١ / زيادة نسبة المواليد يؤدي الى زيادة المبالغ المخصصة لرعاية الأمومة والتعليم والصحة
أ - صح
ب - خطأ

س١٢٢ / من الأسباب الحقيقية لتزايد الإنفاق العام ما يسمى بالأسباب المالية وتتمثل في :

- أ - سهولة الإقتراض.
ب - وجود فائض في الإيرادات العامة.
ج - جميع ما سبق.

س١٢٣ / من الأسباب الحقيقية لتزايد الإنفاق العام سهولة الاقتراض ووجود فائض في الإيرادات العامة وهو ما يسمى:
أ - الأسباب المالية
ب - الأسباب الظاهرية.

س١٢٤ / انتقال النفقات العامة من المفهوم التقليدي الى المفهوم الحديث يعتبر سببا لازدياد حجم النفقات العامة.
أ - صح
ب - خطأ

س١٢٥ / من حق الدولة الالتجاء الى القروض للحصول على إيرادات تكفي لتغطيتها للنفقات العامة
أ - صح
ب - خطأ

س١٢٦ / يظهر فائض في الإيرادات العامة عندما يكون هناك سوء تقدير للنفقات اللازم تغطيتها.
أ - صح
ب - خطأ

س١٢٧ / ظهور الفائض يؤدي الى توسع الدولة في نفقاتها وتحسين مستوى الخدمات وتقديم خدمات جديد.
أ - صح
ب - خطأ

س١٢٨ / توجه الدولة الحديثة الى التوسع الاقتصادي يزيد من الإنفاق العام.
أ - صح
ب - خطأ

س١٢٩ / ان ساعد في الإنفاق العام لأنه لم يعد أمرا استثنائيا كما في نفقات الحروب:
أ - فائض الإيرادات.
ب - سهولة الاقتراض



س١٣٠ / الأسباب الإدارية من الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة.

أ- صح ب- خطأ

س١٣١ / توسع الدولة وزيادة وظائفها وعدد العاملين بها سبب في انخفاض النفقات العامة :

أ - صح. ب- خطأ

س١٣٢ / سوء وزيادة العاملين بأجهزة الدولة وانخفاض كفاءتهم من الأسباب الإدارية التي تؤدي في زيادة النفقات العامة:

أ- التنظيم المالي. ب - التنظيم الاداري

س١٣٣ / من أهم الأسباب الإدارية التي تؤدي الى زيادة النفقات العامة:

أ- سوء التنظيم الإداري. ب- زيادة عدد العاملين بأجهزة الدولة.

ج - انخفاض كفاءة العاملين بأجهزة الدولة. د - جميع ماسبق

س١٣٤ / ان الأسباب السياسية لزيادة حجم النفقات العامة من الأسباب:

أ- الظاهرية. ب - الحقيقية .

س١٣٥ / من الأسباب السياسية لزيادة حجم النفقات العامة انتشار المبادئ والنظم الديمقراطية :

أ- صح ب- خطأ

س١٣٦ / تعتبر من الأسباب السياسية لزيادة حجم النفقات العام:

أ- تعدد الأحزاب السياسية في الدول الديمقراطية ب- ازدياد النفقات الحربية.

ج- ازدياد نفقات التمثيل الخارجي د- جميع ما سبق

س١٣٧ / ان واجب التعاون الدولي وتقديم الاعانات للدول الصديقة لمساعدتها هو من أسباب زيادة النفقات العامة ويعتبر من الأسباب:

أ - السياسية ب - الظاهرية.

س١٣٨ / وظائف الدولة تقوم على الإيرادات العامة ولا بد من الحصول على الموارد المالية لتغطية النفقات العامة:

أ- صح ب- خطأ

س١٣٩ / من المصادر التي تحصل منها الدولة على إيراداتها العامة :

أ- الضرائب. ب - الرسوم والغرامات.

ج - القروض العامة. د - جميع ما سبق .

س١٤٠ / قد تستخدم الدولة سلطتها الجبرية للحصول على إيراداتها العامة:

أ- صح ب- خطأ

س١٤١ / أهم الإيرادات العامة في الدولة هي الضرائب وإيرادات املاك الدولة والرسوم والقروض العامة:

أ- صح ب- خطأ

س١٤٢ / من الإيرادات العامة قليلة الأهمية بالنسبة للدولة:

أ- إصدار الغرامات. ب - الهبات والتعويضات.

ج - اليانصيب. د - جميع ما سبق

س١٤٣ / تنقسم الإيرادات العامة الى :

أ- الإيرادات الجبرية والإيرادات الاختياري ب - الإيرادات العادية والإيرادات الغير عادية

ج - الإيرادات الأصلية والإيرادات المشتقة د - جميع ما سبق

س١٤٤ / الإيرادات هي التي تحصل عليها الدولة والأشخاص الاعتبارية العامة بسلطتها وإجبار الأفراد على دفعها دون موافقتهم:

أ- الاختيارية. ب - الإجبارية.

س١٤٥ / من الإيرادات الجبرية للدولة :

أ- الضرائب. ب - الغرامات.

ج - القروض الاجباريه. د - جميع ماسبق .



س١٤٦ / الإيرادات العادية هي التي تحصل عليها الدولة بصفه:

أ- غير منتظمة ودوریه.
ب- منتظمة ودوریه

س١٤٧ / الضرائب والرسوم وإيرادات الدولة من املاك الدولة وتعتبر جزء من الإيرادات العادية:

أ- صح
ب- خطأ

س ١٤٨ / الإيرادات هي التي تحصل عليها الدولة وغيرها من الأشخاص الإعتبارية العامة من الأفراد بمحض ارادتهم واختيارهم.
أ- الإختيارية.
ب- الإجبارية.

س١٤٩ / من الإيرادات الإختيارية للدولة :

أ- إيرادات الدولة واملاكها.
ج - الضرائب والغرامات.
ب- القروض الإختيارية.
د - أ + ب

س١٥٠ / الإيرادات الغير عادیه هي التي تحصل عليها الدولة بصفه:

أ- منتظمة.
ب - غير منتظمة

س١٥١ / الإيرادات الغير عادیه تسمى بالإيرادات الاستثنائية:

أ- صح
ب- خطأ

س١٥٢ / القروض العامة والإصدار النقدي تعتبر من:

أ - الإيرادات الغير عادیه
ب - الإيرادات الأصيلة.

س١٥٣ / حصول الدولة على الإيرادات من الأفراد بمحض إيراداتهم واختيارهم تسمى:

أ- الإيرادات الجبرية.
ب - الإيرادات الاختيارية.

س١٥٤ / الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من أملاكها:

أ- الإيرادات الأصيلة
ب - الإيرادات المشتقة.

س١٥٥ / ما تستقطعه الدولة من ثروات الآخرين هي:

أ- الإيرادات الأصيلة.
ب - الإيرادات المشتقة.

س١٥٦ / تعتبر الضرائب والقروض العامة والغرامات من الإيرادات الأصيلة للدولة:

أ - صح.
ب- خطأ

س١٥٧ / هي مجموعه الأموال العقارية او المنقولة التي تملكها الدولة سواء كانت ملكيه عامه او خاصه والتي تساعد بها أعبانها المالية

أ- املاك الدولة
ب- أ+ب.
ب - الدومين.

س١٥٨ / تنقسم أموال الدولة الى أموال خاصه واموال عامه:

أ- صح
ب- خطأ

س١٥٩ / مجموعه الأموال التي تمتلكها الدولة او احدى الأشخاص الاعتبارية ملكيه عامه وتخضع للقانون العام هي:

أ- الدومين العام ✓.
ب - الدومين الخاص.

س١٦٠ / الدومين العام للدولة يخضع لأحكام القانون الخاص ويهدف لتحقيق النفع العام:

أ - صح.
ب- خطأ

س١٦١ / الطرق العامة والجسور والحدائق والأنهار والشواطئ هي من أموال الدولة :

أ - الخاصة.
أ- العامة.



س١٦٢ / الدومين الخاص يخضع للقانون الخاص :

أ- صح ب- خطأ

س١٦٣ / تملكها الدولة او احدى الأشخاص الاعتبارية العامة ملكيه خاصه بهدف تحقيق ربح مادي :
أ - الدومين العام. ب - الدومين الخاص

س١٦٤ / تعتبر من الأموال الخاصة :

أ - الأراضي الزراعية.
ج - المشروعات الصناعية والتجارية.
ب - المناجم والغابات والمحاجر.
د - جميع ما سبق

س١٦٥ / تملك الدولة أموالاً عقارية تدر عليها ارباحاً وتعتبر هذه الأرباح من الاموال العامة:
أ- صح ب- خطأ

س١٦٦ / الأراضي الزراعية والغابات والمناجم والمحاجر والأبنية تعتبر من الإيرادات:
أ - الصناعية. ب - العقارية.

س١٦٧ / لم تتخلى الدولة عن الاراضي الزراعية للأفراد بسبب تطور الأوضاع الاقتصادية والسياسية.
أ - صح. ب- خطأ

س١٦٨ / تعتبر الغابات اهم مصادر الإيرادات العقارية والعامة في الدولة:

أ - صح. ب- خطأ

س١٦٩ / تحتفظ الدولة بملكيتها للغابات وتستثمرها ولم تمنحها للأفراد:

أ- صح ب- خطأ

س١٧٠ / لم تمنح الدول الأفراد ملكية الغابات بسبب:

أ - لأنها تحتاج الى مقاومة النيران.
ج - صعوبة العناية والاهتمام بها.
ب - إيراداتها تكون بعد فتره طويله
د - جميع ما سبق

س١٧١ / إقامة الدولة للمساكن هدفها منه هو تحقيق الربح والحصول على إيرادات عامه:
أ - صح. ب- خطأ

س١٧٢ / الأبنية لا تدر دخلا على الدولة بل على العكس قد تستنزف جزء من إيراداتها العامه:
أ- صح ب- خطأ

س١٧٣ / ان مشكلة السكن ناتجه عن ارتفاع معدل النمو السكاني

أ- صح ب- خطأ

س١٧٤ / الأسهم والسندات المملوكة للدولة والتي تحصل منها على أرباح تدخل ضمن إيرادات الدولة وتعتبر:
أ - إيرادات عقارية. ب - إيرادات ماليه

س١٧٥ / الإيرادات المالية أحدث انواع الدومين العام :

أ - صح. ب- خطأ

س١٧٦ / اتسع نطاق الإيرادات المالية وذلك بسبب:

أ - نتيجة لرغبة الدولة في الإشراف على القطاع الخاص
ج - جميع ما سبق
ب - الرغبة في السيطرة على بعض المشروعات ذات النفع العام

س١٧٧ / شركات الاقتصاد المختلطة تجمع بين الملكية العامة والملكية الخاصة.

أ- صح ب- خطأ

س١٧٨ / نشأة الإيرادات المالية كانت سببا في إيقاف شركات الاقتصاد المختلط:

أ - صح. ب- خطأ



س١٧٩ / الإيرادات الصناعية هي التي تمتلكها الدولة او تشترك فيها ونتاجها أحد مصادر الإيرادات العامة:
أ- صح
ب- خطأ

س١٨٠ / تعتبر مشروعات التنمية الاقتصادية في البلاد النامية من الإيرادات الصناعية في الدولة:
أ- صح
ب- خطأ

س١٨١ / اهم الصناعات التي يمكن ان تمتلكها الدولة هي الصناعات النموذجية مثل:
أ - الطاقة الشمسية.
ب - الصناعات الحربية.
ج - مشروعات التنمية الاقتصادية في البلاد النامية.
د - جميع ماسبق

س١٨٢ / تعتبر مشروعات السكك الحديدية من المشروعات التي تستهدفها الدولة بسبب الأغراض الاقتصادية:
أ - صح.
ب- خطأ

س ١٨٣ / الإيرادات التجارية تعتمد على الاحتكارات المالية للدولة التي تمكنها من تحقيق إيرادات مالية تعجز الدولة عن تحقيقها عن طريق الضرائب:
أ- صح
ب- خطأ

س١٨٤ / تتخذ الدولة في نفقاتها وإيراداتها الصورة النقدية:
أ- صح
ب- خطأ

س١٨٥ / احتكار الدولة لتجارة معينه من تحديد أسعار بيع السلعة هو من:
أ - الإيرادات المالية
ب - الإيرادات التجارية.

س١٨٦ / احتكار التبغ والملح من أمثلة الإيرادات الصناعية
أ - صح.
ب- خطأ

س١٨٧ / تحقق الدولة إيرادات ماليه من الضرائب أكثر مما تحققه من الاحتكارات المالية:
أ - صح.
ب- خطأ

س ١٨٨ / مبلغ من المال تقتضيه الدولة او احدى الشخصيات الاعتبارية جبرا من الأفراد مقابل خدمه خاصه او نفع خاص:
أ - الرسوم العامة
ب - الإيرادات التجارية.

س١٨٩ / الرسم العام يتميز ب :
أ - يدفع نقدا
ب - يدفع جبرا.
ج - يدفع مقابل خدمه خاصه.
د - جميع ما سبق

س١٩٠ / يشترط لدفع الرسم اتخاذ الصورة:
أ - النقدية .
ب - الموجلة.

س١٩١ / الفرد يدفع مبلغ الرسم جبرا بدون طلب الخدمة:
أ - صح.
ب- خطأ

س١٩٢ / الفرد يدفع مبلغ الرسم عند طلب الخدمة:
أ - اختياريا.
ب - جبرا

س١٩٣ / يدفع الفرد مبلغ الرسم نقدا وجبرا عند طلب الخدمة وذلك للجهة العامة المقدمة للخدمة
أ- صح
ب- خطأ

س١٩٤ / تستقل الجهات العامة في وضع النظام القانوني للرسم من حيث تحديد مقداره وطرق تحصيله:
أ- صح
ب- خطأ

س١٩٥ / الأصل في طلب الخدمة ان الفرد غير خُر في طلبها فهو ملزم بطلبها ودفع رسومها:
أ - صح.
ب- خطأ



س ١٩٦ / الدولة مستقلة بتحديد قيمة الرسم وطرق تحصيله دون اتفاق مع الأفراد:
أ- صح
ب- خطأ

س ١٩٧ / ان طلب الخدمة يظهر عنصر الاجبار في دفع الرسوم:
أ- صح
ب- خطأ

س ١٩٨ / يُدفع الرسم مقابل خدمه خاصه وهذا ما يميز الرسم عن الضريبة.
أ- صح
ب- خطأ

س ١٩٩ / مقابل التحسين تفتضيه الدولة من اصحاب العقارات المرتفعة لتنفيذ مشروع معين:
أ- صح
ب- خطأ

س ٢٠٠ / الضريبة تدفع مقابل خدمه خاصه بالفرد:
أ - صح.
ب - خطأ

س ٢٠١ / من أمثلة دفع الرسوم مقابل خدمه خاصه:

- أ - ترخيص تسيير سيارة.
ب - ترخيص قيادة سيارة.
ج - ترخيص حمل السيارة.
د - جميع ما سبق

س ٢٠٢ / هو مبلغ نقدي تفتضيه الدولة او احدى الهيئات العامة المحلية جبرا من اصحاب العقارات المرتفعة قيمتها نتيجة لتنفيذ مشروع عام معين:

- أ - مقابل التحسين
ب - الرسم العام.

س ٢٠٣ / يتشابه مقابل التحسين مع الرسم في ان:

- أ - كلاهما يُدفع جبرا.
ب - يتم مقابل خدمه تعود على دافعه
ج - ا+ب
د - غير ذلك.

س ٢٠٤ / مقابل التحسين يُفرض في حالات كثيره على الأفراد المستفيدين من الخدمات المقدمة:
أ - صح.
ب- خطأ

س ٢٠٥ / الرسم يتعدد حالات دفع بتعدد مرات الخدمة.
أ- صح
ب- خطأ

س ٢٠٦ / مبلغ من المال تفرضه الدولة على المخالفين للقانون كمخالفات البناء وإشارات المرور:
أ - الغرامة
ب - مقابل التحسين.

س ٢٠٧ / تختلف عن الرسم في انها تُدفع بسبب مخالفه القانون:

- أ - الغرامة
ب - الثمن العام.

س ٢٠٨ / الغرامة تدفع بدون وقوع اي مخالفه للقانون:
أ - صح.
ب- خطأ

س ٢٠٩ / كلا من الغرامة والرسم يُدفع جبرا:
أ- صح
ب- خطأ

س ٢١٠ / لا تعود بالنفع المباشر على الفرد فهي بمثابة عقاب:
أ - الضريبة.
ب- الغرامة.

س ٢١١ / الغرامة لا تعود بالنفع المباشر على الفرد اما الرسم يعود بالنفع المباشر على الفرد:
أ- صح
ب- خطأ

س ٢١٢ / الرسم العام والثمن العام لا يتشابهان أبدا
أ - صح.
ب- خطأ



س٢١٣ / يُفرض الرسم العام بقانون او بناء على قانون من الدولة:

أ- صح ب- خطأ

س٢١٤ / يُفرض الثمن العام بقرار من المشروع العام المنتج للسلعة:

أ- تجاري. ب- اداري.

س٢١٥ / الأصل في الثمن العام ان عنصر قائم:

أ- الاجبار. ب- الاختيار.

س٢١٦ / تحدد الدولة أثمان منتجاتها طبقاً لقوانين العرض والطلب في حالة المناقشة الكاملة بين مشروعات الأفراد:

أ- صح ب- خطأ

س٢١٧ / إذا كانت الدولة تتمتع بمركز احتكاري قانوني او فعلي بالنسبة لإنتاج السلعة او الخدمة فان عنصر الاختيار في الثمن العام يكون غير قائم:

أ- صح ب- خطأ

س٢١٨ / في تحصيل الرسم العام لا تتمتع الدولة في سبيل تحصيله بحق الامتياز على أموال المدين:

أ- صح. ب- خطأ

س٢١٩ / في تحصيل الثمن العام وسبيل اقتضائه:

أ- تتمتع الدولة بامتياز على أموال المدين. ب- لا تتمتع الدولة بامتياز على أموال المدين

س ٢٢٠ / في حالة الرسم العام الخدمة التي يحصل عليها دافع الرسم تعود عليه:

أ- بالنفع الخاص. ب- بالنفع العام على المجتمع. ج- +ب. د- +أ.

س٢٢١ / في الثمن العام يكون النفع الخاص عاندا على دافع الثمن في الغالب:

أ- صح ب- خطأ

س٢٢٢ / من الواضح ان الرسم العام يُدفع مقابل خدمه يقدمها مرفق عام له الصفة الإدارية:

أ- تجاريه. ب- إدارية.

س٢٢٣ / الثمن العام يُدفع مقابل:

أ- خدمه سلعه تجاريه ب- خدمه او سلعه صناعية ج- جميع ما سبق

س٢٢٤ / يُدفع الرسم جبراً بطريقه:

أ- الاجبار القانوني. ب- الاجبار المعنوي. ج- الاختيار. د- أ + ب

س٢٢٥ / تقدير كلا من الرسم العام والثمن العام متشابهة في ان كليهما يكون لتكاليف الخدمة:

أ- مساويا. ب- أكبر. ج- اقل. د- جميع ما سبق

من صفحة ٤٠ إلى صفحة ٦٠

س٢٢٦ / يتم الحصول على القرض العام عينيا وكذلك نقديا .

أ- صح ب- خطأ

س٢٢٧ / يتم دفع القرض العام إختياراً ولا أثر للإكراه فيه.

أ- صح ب- خطأ



س٢٢٨ / تلتزم الدولة برد مبلغ القرض مضافا إليه الفوائد خلال مده معينه.

أ- صح

ب- خطأ

س٢٢٩ / يجوز للسلطة التنفيذية أن تقوم بعقد القروض العامة.

أ - صح.

ب- خطأ

س٢٣٠ / هي جهة الاختصاص بإصدار القروض العامة:

أ- السلطة التشريعية

ب - السلطة التنفيذية

س٢٣١ / القرض العام يدخل خزينة الدولة بصوره دائمة

أ - صح.

ب- خطأ

س٢٣٢ / تنقسم القروض العامة من حيث حرية المقرض إلى قروض داخلية وقروض خارجية

أ - صح.

ب- خطأ

س٢٣٣ / تنقسم القروض العامة من حيث المصدر الى قروض مؤبده وقروض مؤقتة

أ - صح.

ب- خطأ

س٢٣٤ / تنقسم القروض العامة من حيث مدتها إلى قروض مؤبده وقروض مؤقتة

أ- صح

ب- خطأ

س٢٣٥ / الاصل في القروض ان تكون اختياريه.

أ- صح

ب- خطأ

س٢٣٦ / قد يتحول القرض الاختياري الى قرض إجباري

أ- صح

ب- خطأ

س٢٣٧ / القروض المؤقتة تنقسم إلى:

أ - قصيرة الاجل.

ب - متوسطة الاجل.

ج - طويلة الاجل.

د- جميع ماسبق

س٢٣٨ / قد تلجأ الدولة في حالات سينة إلى القروض الإجبارية ومن هذه الحالات :

أ - ضعف ثقة الأفراد في الدولة.

ب- حالة الحروب.

ج - الأزمات المالية.

د- جميع ماسبق

س٢٣٩ / هي القروض التي تعقدها الدولة ليست مجبره على سدادها في وقت معين ولها حرية الاختيار في سدادها في اي وقت تشاء:

أ- القروض المؤبده

ب - القروض المؤقتة

س٢٤٠ / يقصد بها تلك القروض التي تصدرها الدولة لمواجهة بعض احتياجاتها المالية خلال السنة المالية:

أ- القروض قصيرة الاجل

ب - القروض متوسطة الاجل

س٢٤١ / هي القروض التي تتراوح مدتها من سنه وحتى عشرين عاما وتستخدم لسد العجز المالي الذي قد يظهر في الميزانية نتيجة

تزايد الإنفاق العام وعجز الإيرادات العامة عن مواجهتها.

أ- القروض طويلة الاجل

ب - القروض متوسطة الاجل

س٢٤٢ / القروض التي تزيد مدتها عن عشرين عاما وتلجأ لها الدولة لتمويل المشروعات الإنتاجية الضخمة او لمواجهة

الحروب او الكوارث الطبيعية.

أ- القروض طويلة الاجل

ب - القروض متوسطة الاجل

س٢٤٣ / تستطيع الدولة ان تضع شروط القرض وتحدد مدته وكيفية سداده وتحاول اغراء المقرضين بالمزايا العديدة التي يقدمها القرض

وذلك لدفعهم للاكتتاب.

أ- قروض خارجيه

ب - قروض داخلية



س٢٤٤ / القروض الخارجية هي تلك التي تحصل عليها الدولة من

أ- من الدول او الهيئات او المؤسسات الدولية
ب- من الافراد او المؤسسات الإقليمية

س٢٤٥ / تقوم الدولة بطرح سندات القرض العام مباشرة على الجمهور دون وساطة أحد وذلك من قبل البنك المركزي ويسمى هذا النوع من الإكتتاب :

أ- الإكتتاب المباشر عن طريق الدولة
ب- الإكتتاب عن طريق البنوك

س٢٤٦ / تقوم الدولة بالاتفاق مع أحد البنوك أو أكثر من بنك ببيع سندات القرض لجميع الأفراد على أن يشتري البنك بنفسه ما زاد منها بسعر أقل ويسمى هذا النوع من الإكتتاب :

أ- الإكتتاب المباشر
ب- الإكتتاب عن طريق البنوك

س٢٤٧ / تقوم الدولة بعرض سندات القرض على الجمهور وعلى المؤسسات المالية وذلك لتحديد سعر اولى لقيمة الاصدار:
أ- الإكتتاب عن طريق البنوك
ب- الإكتتاب عن طريق المزاد العلني

س٢٤٨ / تقوم الدولة بطرح سندات القرض في سوق الأوراق المالية إذا كانت قيمة القرض غير كبيره
أ- صح
ب- خطأ

س٢٤٩ / تسديد الدولة لديونها في الوقت المحدد يدعم مركزها المالي والاقتصادي ويشجع الافراد والمؤسسات على الإكتتاب في قروضها.
أ- صح
ب- خطأ

س٢٥٠ / لا يوجد أي إجراء قانوني أو أي عقاب تجاه امتناع الدولة عن الوفاء بالقروض العامة الداخلية
أ- صح
ب- خطأ

س٢٥١ / يقصد به أن يتنازل الدائنون عن مالهم من قروض قبل الدوله ويتم ذلك أثناء الحروب أو الكوارث الطبيعية:
أ- استهلاك القرض العام
ب- التنازل عن قيمة القرض العام

س٢٥٢ / الأساليب التي تلجأ لها الدولة لإتمام عملية استهلاك قروضها:

أ- الاستهلاك على أقساط سنوية
ب- الاستهلاك عن طريق القرعة
ج- الاستهلاك عن طريق شراء السندات من سوق الأوراق المالية
د- جميع ماسبق

س٢٥٣ / اسلوب يقصد به التخفيف من أعباء القروض العامة:

أ- استهلاك القرض العام
ب- تبديل القرض العام

س٢٥٤ / التبديل الاختياري يكون عندما تخير الدولة الدائنين بين تخفيض سعر الفائدة واسترداد القيمة الإسمية لسنداتهم
أ- صح
ب- خطأ

س٢٥٥ / التبديل الاختياري يكون عندما تخفض الدولة سعر فائدة القروض دون مرافقة اصحاب السندات.
أ- صح
ب- خطأ

س٢٥٦ / تعد الضرائب من أهم مصادر الإيرادات العامة للدولة في العصر الحديث.
أ- صح
ب- خطأ

س٢٥٧ / عرف الضرائب بأنها اقتطاع مالي تقوم به الدولة عن طريق الجبر من ثروة الأشخاص الآخرين ودون مقابل خاص لدفعها وذلك بغرض تحقيق نفع عام.
أ- رفعت محجوب
ب- باهر محمد

س٢٥٨ / عرف الضرائب بأنها: اقتطاع جبري تجرته الدولة على موارد الوحدات الاقتصادية المختلفة بقصد تغطية الأعباء العامة وتوزيع هذه الأعباء بين الوحدات الاقتصادية المذكورة طبقاً لمقدرتها التكبيفية.
أ- رفعت محجوب
ب- باهر محمد

س٢٥٩ / عرف الضرائب ب: فريضة نقدية تقرر بقانون ويتحملها المكلفون بصفة نهائية وبدون مقابل بغرض الوفاء بمقتضيات السياسة العامة للدولة.
أ- ميلاد منصور
ب- يونس احمد البطريق



س ٢٦٠ / عرف الضرائب ب: فريضه نقديه يتحملها المكلفون بصفه نهائيه وبدون مقابل كأداة ماليه تلجأ إليها الدوله من أجل تحقيق أهدافها على مقتضى أيدولوجياتها.

أ - ميلاد منصور
ب - يونس احمد البطريق

س ٢٦١ / تدفع الضرائب في عصرنا الحالي في صورة نقود.

أ- صح
ب- خطأ

س ٢٦٢ / من أسباب أخذ الضريبة بصفه نقديه هو ظهور عيوب في الضرائب العينيه وصعوبه تحصيلها

أ- صح
ب- خطأ

س ٢٦٣ / الضريبة تدفع جبراً باعتبارها عملاً من أعمال السيادة.

أ- صح
ب- خطأ

س ٢٦٤ / قصر التقليديون الضريبه على الغرض المالي وحده.

أ- صح
ب- خطأ

س ٢٦٥ / لا يجوز للمكلف الذي يدفع الضريبة ان يطالب بردها إلا إذا تم دفعها بصورة غير قانونية أو عن طريق الخطأ.

أ- صح
ب- خطأ

من صفحة ٦١ - صفحة ٨٢

س ٢٦٦ / تعد الضريبة مورداً أساسياً من موارد الدولة

أ- صح
ب- خطأ

س ٢٦٧ / يجب أن يراعى التنظيم الفني للضريبة للتوفيق بين مصلحة الخزانة العامة ومصلحة الممولين

أ- صح
ب- خطأ

س ٢٦٨ / وضع قواعد أساسية يقوم عليها النظام الضريبي.

أ - آدم سميث
أ - مونتكيو.

س ٢٦٩ / " أن يسهم مواطني الدولة في النفقات العامة بحسب مقدرتهم النسبية " تعريف لقاعدة

أ- العدالة
ب - اليقين.

س ٢٧٠ / آدم سميث يفضل الأخذ بمبدأ الضريبة المطلقة.

أ - صح
ب- خطأ

س ٢٧١ / يرى آدم سميث ضرورة أن تتناسب الضريبة مع الدخل.

أ- صح
ب- خطأ

س ٢٧٢ / يرى الفكر الحديث مع تطور العدالة أن الضريبة التصاعديّة هي التي تحقق العدالة.

أ- صح
ب- خطأ

س ٢٧٣ / فكرة العدالة في التنظيم الضريبي تقتضي :

أ - اعطاء اصحاب الدخل المنخفضة من أداء الضريبة بالنسبة
للحد الأدنى اللازم للمعيشة.

ج - اختلاف اسعار الضرائب تبعاً لنوع الدخل المفروضة عليه هل
هو ناتج من العمل عن رأس مال أو عنهما معاً.

س ٢٧٤ / " أن تكون الضريبة محددة بوضوح وبلا تحكم من حيث مقدارها وميعاد الوفاء بها وطريقة دفعها "

تعريف قاعدة عند آدم سميث؟

أ- العدالة.
ب - اليقين



س٢٧٥/ يلزم الموظف بدفع الضريبة على الأجور بمجرد تحقيق الدخل الموجب لها.
أ- صح
ب- خطأ

س٢٧٦/ ان تختار الادارة للضريبة موعداً مناسباً لتحصيل الضريبة من الممول وذلك حتى لا يكون دفع الضريبة عبئاً عليه ، تعريف قاعدة عند آدم سميث.
أ- الملائمة.
ب - الاقتصاد.

س٢٧٧/ أن تنظم كل ضريبة بحيث لا تزيد كلفة جبايتها عما يدخل خزانة الدولة ، تعريف قاعدة عند آدم سميث.
أ - الملائمة.
ب - الاقتصاد.

س٢٧٨/ أن فرض الضريبة أو إلغائها يتم من قبل السلطة التنفيذية.
أ - صح.
ب- خطأ

س٢٧٩/ أصحاب النظرية التعاقدية للضريبة هم:
أ- هنري جورج وآدم سميث.
ب - مونتيكو وآدم سميث

س٢٨٠/ يرى أصحاب النظرية التعاقدية للضريبة المكلف الذي يدفع الضريبة لا يحصل على نفع خاص به بل يدفعها لكونه عضواً في الجماعة السياسية.
أ- صح
ب- خطأ

س٢٨١/ يرى أصحاب النظرية التضامنية للضريبة أن الأساس القانوني لفرصة الضريبة هو فكرة التضامن الإجتماعي القائم بين المواطنين في الدولة والأفراد يلتزمون بدفع الضرائب.
أ- صح
ب- خطأ

س٢٨٢/ وجوب مساهمة كل فرد في الدولة وحسب مقدرته المالية في تحمل الأعباء العامة بصرف النظر عن المنفعة التي يحصل عليها:
أ- القروض العامة.
ب - التضامن الاجتماعي

س٢٨٣/ من أسس النظرية التعاقدية للضريبة أن فرض الضريبة عملاً من أعمال السيادة
أ - صح.
ب- خطأ

س٢٨٤/ " أن الضريبة تفرض على جميع المكلفين " تعني :
أ- دقة الضريبة.
ب - عمومية الضريبة

س٢٨٥/ " تحديد الأوضاع والإجراءات الفنية المتعلقة بفرض الضريبة وبتحصيلها " هذا المقصود بـ
أ - نظرية التضامن الاجتماعي.
ب- التنظيم الفني للضريبة

س٢٨٦/ من فروع التنظيم الفني للضريبة التهرب الضريبي.
أ- صح
ب- خطأ

س٢٨٧/ هو المادة أو الموضوع الذي تفرض عليه الضريبة.
أ- التهرب الضريبي
ب - وعاء الضريبة

س٢٨٨/ أن الضريبة على رأس المال وعانها هو رأس المال لكن مصدرها هو الدخل فهي لا تدفع من رأس المال.
أ- صح
ب- خطأ

س٢٨٩/ قد يتطابق وعاء الضريبة مع مصدرها فضرائب الدخل وعانها الدخل ومصدرها الدخل.
أ- صح
ب- خطأ

س٢٩٠/ من موضوعات وعاء الضريبة :
أ- الضريبة على الأشخاص والضريبة على الأموال.
ب - الضرائب العينية والضرائب الشخصية.
ج - الضرائب المباشرة والضرائب الغير مباشرة.
د - جميع ما سبق



س٢٩١ / الضرائب على الدخل والضرائب على رأس المال والضرائب على الأنفاق من موضوعات وعاء الضريبة.
أ- صح
ب- خطأ

س٢٩٢ / من أقدم الضرائب في التاريخ.
أ- الضرائب على الأشخاص

ب - الضرائب على الأموال.

س٢٩٣ / كان يطلق على الضرائب الشخصية " الضريبة على الرؤوس"
أ - صح.
ب- خطأ

س٢٩٤ / الضريبة التي فرضتها فرنسا عام ١٦٩٥ تم تقسيم المجتمع الفرنسي إلى :
أ- ٢٠ فئة.
ب - ٢٢ فئة

س٢٩٥ / اتجهت الدول إلى الأخذ بالضرائب على الأموال نظراً للانتقادات الموجهة إلى الضريبة على الأشخاص.
أ- صح
ب- خطأ

س٢٩٦ / ضرورة الاكتفاء بفرض ضريبة واحدة على الدخل الناتج من الملكية الزراعية نادى بها أصحابها في
أ- أواخر القرن السابع عشر.
ب - أواخر القرن الثامن عشر

س٢٩٧ / ان العمل الزراعي هو وحده العمل المنتج.
أ - صح.
ب- خطأ

س٢٩٨ / يرى أن الضريبة الواحدة هي التي تحقق العدالة إذا ما فرضت على الأرض فقط:
أ- هنري جورج
ب - مونتيسكو.

س٢٩٩ / " فرض ضريبة واحدة على الأنفاق العام اي على الاستهلاك العام " وهذا يعني :
أ- رفض الادخار.
ب - إعفاء الادخار

س٣٠٠ / أشد الضرائب عبئاً على الفقراء حيث انهم يخضعون للإستهلاك نسبة أقل من دخلهم :
أ - الضريبة على الأموال.
ب - الضريبة الواحدة

س٣٠١ / يؤخذ على الضريبة الواحدة على الإنفاق العام صعوبة التطبيق.
أ- صح
ب- خطأ

س٣٠٢ / من مزايا الضرائب المتعددة السهولة.
أ - صح.
ب- خطأ

س٣٠٣ / ان تحصيل الضريبة الواحدة اقل تكلفه من تحصيل الضرائب المتعددة.
أ- صح
ب- خطأ

س٣٠٤ / من مزايا الضرائب المحددة :
أ- البساطة.
ب - السهولة.
ج - التكلفة الأقل.
د - جميع ما سبق

س٣٠٥ / من عيوب الضريبة المحددة انها تؤدي الى استبعاد ما يمكن ان تسببه الضرائب من إعاقاة النشاط الاقتصادي.
أ - صح.
ب- خطأ

س٣٠٦ / بقيت الضريبة الواحدة مجرد فكرة نظرية بعيدة عن التطبيق وذلك نظراً للانتقادات التي وجهت إليها.
أ- صح
ب- خطأ

س٣٠٧ / من الانتقادات التي وجهت الى الضريبة الواحدة :
أ- عدم عدالتها.
ب - عدم مرونتها.
ج - مراعاتها لحالة الممول النفسية.
د - (أ، ب)



س٣٠٨ / الضرائب المتعددة تحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

أ- صح
ب- خطأ

س٣٠٩ / من مزايا الضرائب المتعددة:

أ- مرونتها.
ب - مراعاتها لحالة الممول النفسية.
ج - تحد من ظاهرة التهرب الضريبي.
د - جميع ما سبق

س٣١٠ / هي تلك الضريبة التي تعتمد في تحديدها على المقدرة المالية للمكلف على حجم الثروة وحده بغض النظر عن ظروفه الشخصية أو قدرته على الدفع:

أ- الضرائب العينية
ب - الضرائب الشخصية.

س٣١١ / تتميز الضرائب على الأشخاص بعدم إمكانية التهرب منها.

أ - صح.
ب- خطأ

س٣١٢ / من عيوب الضرائب العينية انها لا تحقق العدالة.

أ- صح
ب- خطأ

س٣١٣ / تعتمد في تحديدها على ظروف الممول الشخصية وتراعى المقدرة المالية للمكلف وحالته الشخصية:
أ- الضريبة على الأشخاص.
ب - الضريبة الشخصية

س٣١٤ / من التقاسيم القديمة والأكثر انتشاراً؟

أ- الضرائب العينية والضرائب الشخصية.
ب - الضرائب المباشرة والضرائب الغير مباشرة

س٣١٥ / الضرائب التي تصيب الدخل او المال أثناء استخدامه في الحصول على السلع والخدمات:

أ- الضرائب المباشرة.
ب - الضرائب غير المباشرة

س٣١٦ / من معايير التميز بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة

أ - المعيار الإداري.
ب- المعيار الإقتصادي.
ج - معيار ثابت المادة الخاضعة للضريبة.
د - جميع ما سبق

س٣١٧ / تعتبر الضريبة مباشرة إذا كان يتم تحصيلها وفقاً لجداول اسمية يدون فيها اسماء المكلفين بالضريبة والتزاماتهم الضريبية.

أ- صح
ب- خطأ

س٣١٨ / لم تستند الضريبة الغير مباشرة في المعيار الاقتصادي لأي جداول إسمية.

أ - صح.
ب- خطأ

س٣١٩ / تعتبر الضريبة العقارية ضريبة مباشرة لأنها تستحصل بمقتضى جداول إسمية وغير مباشرة لتعذر معرفة المكلفين بها مقدماً.

أ- صح
ب- خطأ

س٣٢٠ / يقوم على اعتبارات شكلية تستند الى أسلوب التحصيل و ليس إلى طبيعة الضريبة < هذا النقد موجه إلى المعيار للضرائب المباشرة والغير مباشرة .

أ- المعيار الإداري
ب - المعيار الاقتصادي.

س٣٢١ / يعتمد للتمييز بين الضرائب المباشرة والغير مباشرة على ظاهرة نقل العبء

أ- المعيار الإداري.
ب - المعيار الاقتصادي

س٣٢٢ / في المعيار الاقتصادي إذا تحمل عبئها من قام بدفعها فتكون الضريبة هنا مباشرة.

أ- صح
ب- خطأ

س٣٢٣ / في المعيار الاقتصادي إذا تمكن من نقل عبئها إلى شخص آخر فتكون الضريبة هنا غير مباشرة.

أ- صح
ب- خطأ



س٣٢٤ / يؤخذ على هذا المعيار أنه يشبه الغموض وعدم الدقة.

أ- المعيار الاقتصادي
ب - معيار ثابت المادة الخاضعة للضريبة.

س٣٢٥ / تكون الضريبة المباشرة إذا كانت مفروضة على مادة تتميز بالثبات والاستمرار كالضريبة العقارية في المعيار :
أ- المعيار الاداري.
ب - معيار ثابت المادة الخاضعة للضريبة

س٣٢٦ / تكون الضريبة مباشرة إذا كان موضوعها وقائع او تصرفات خاصة او اعمال عرضية منقطعة كالاستهلاك او الانتاج والتداول.
أ - صح.
ب- خطأ

س٣٢٧ / من مزايا الضرائب المباشرة:

أ- تحقيق العدالة الاجتماعية والإقتصادية.
ب - الثبات النسبي والانتظام.
ج- جميع ما سبق
ب- الوضوح.

س٣٢٨ / من عيوب الضرائب المباشرة:

أ- عدم المرونة وصعوبة زيادة تحصيلها.
ب - تعقد إجراءات تحصيلها.
ج - عدم وملاءمتها للمكلف.
د - جميع ما سبق

س٣٢٩ / من عيوب الضرائب المباشرة سهولة التهرب منها.
أ- صح
ب- خطأ

س٣٣٠ / من مزايا الضرائب الغير مباشرة:

أ- سهولة دفعها
ب - سهولة تحصيلها.
ج - وفرة تحصيلها.
د - جميع ما سبق

س٣٣١ / من مزايا الضرائب الغير مباشرة أنها تغذي الخزينة العامة بمراد مستمرة طيلة السنة.
أ- صح
ب- خطأ

س٣٣٢ / من الانتقادات التي تعرضت لها الضرائب الغير مباشرة:
أ- عدم العدالة
ب - عدم السهولة.

س٣٣٣ / عدم الوضوح هي من الانتقادات التي تعرضت لها الضرائب الغير مباشرة.
أ- صح
ب- خطأ

س٣٣٤ / الضرائب الغير مباشرة تتميز بالثبات النسبي والانتظام.
أ - صح.
ب- خطأ

س٣٣٥ / تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية في توزيع العبء الضريبي من مزايا الضرائب الغير مباشرة.
أ - صح.
ب- خطأ

من صفحة ٨٢ إلى صفحة ٩٦

س٣٣٦ / الدخل هو.....؟

أ - ثروة قابلة للتقويم النقدي يحصل عليها الممول بصفة دورية من مصدر قابل للبقاء يمكنه من اشباع حاجاته دون المساس بماله الاصيلي.
ب- إيراد يتجدد او يتكرر بصفة دورية مع بقاء المصدر واستمراره
ج - أ + ب
د - ليس مما ذكر.

س٣٣٧ / الدخل ينتج عن مصادر مختلفة منها :

أ - راس مال [كريع العقارات والودائع]
ب - العمل [اجرة العامل والموظف]
ج - راس المال + العمل [ارباح التجارة والصناعة والخدمات الزراعية]
د - جميع ما ذكر



س ٣٣٨ / من عناصر الدخل ...؟

- أ- الدورية والانتظام
ب- ثبات المصدر
ج- صيانة المصدر واستغلاله
د- جميع ما سبق

س ٣٣٩ / معنى دورية وانتظام الدخل هو.....؟

- أ- صياغة الدخل واستغلاله الدائم
ب- ان الدخل يأتي بصفة متجددة ومنظمة في اوقات متعاقبة

س ٣٤٠ / مثال الدورية والانتظام في الدخل اجر العامل ورواتب الموظفين :

- أ- صح
ب- خطأ

س ٣٤١ / ترتبط خاصية الدورية والانتظام في الدخل بخاصية المصدر حيث انه لا يتصور تجدد الدخل بصفة دورية ومنظمة الا اذا كان ناجما عن مصدر ناجم من أرباح وفوائد وتفرض عليه ضريبة ثابتة.

- أ- صح
ب- خطأ

س ٣٤٢ / م المقصود بالثبات النسبي لمصدر الدخل :

- أ- قابلية الدخل للبقاء مدة معينة
ب- الثبات المطلق

س ٣٤٣ / يقصد بالثبات النسبي للمصدر الثبات المطلق.

- أ- صح
ب- خطأ

س ٣٤٤ / حتى يستطيع المصدر انتاج دخل بصفة دائمة لابد من صيانة الدخل واستغلاله الدائم :

- أ- صح
ب- خطأ

س ٣٤٥ / انواع ضريبة الدخل

- أ- الضريبة العامة على مجموع الدخل.
ب- الضريبة على فروع الدخل.
ج- [أ + ب]
د- لاشي مما سبق.

س ٣٤٦ / تجميع الدخول المختلفة التي يحصل عليها الممول خلال السنة في وعاء واحد بصرف النظر عن مصادره؟

- أ- الضريبة العامة على مجموع الدخل
ب- الضريبة على فروع الدخل

س ٣٤٧ / تتميز الضريبة العامة على مجموع الدخل ب:

- أ- عدالتها.
ب- مبدا شخصية الضريبة.
ج- سهولة تطبيق الضرائب التصاعدية.
د- جميع ما سبق

س ٣٤٨ / تتميز الضريبة العامة على مجموع الدخل بعدالتها، مبدا شخصية الضريبة، سهولة تطبيق الضرائب التصاعدية:

- أ- صح
ب- خطأ
١- عدالتها.. لأنها تفرض على مجموع دخل الشخص وهذا المجموع يمثل مقياس قدرة الفرد على الدفع.
٢- شخصية الضريبة.. لأنها تراعي الظروف الشخصية للمكلف.
٣- سهولة تطبيق الضرائب التصاعدية عليها.

س ٣٤٩ / تتميز الضريبة العامة على مجموع الدخل بسهولة تطبيق الضرائب التصاعدية عليها وهذا لا يمكن تحقيقه في حالة فرض ضريبة نوعية على فروع الدخل لأنها عادة تكون منخفضة.

- أ- صح
ب- خطأ

س ٣٥٠ / المحيطات التي تحتاجها الضريبة العامة على مجموع الدخل حتى يمكن تطبيقها.....؟

- أ- وجود جهاز ضريبي كفاء
ب- وجود وعي ضريبي لدى المكلفين
ج- توفير تشريع ضريبي متطور
د- جميع ما سبق

س ٣٥١ / من المحيطات التي تحتاجها الضريبة العامة التعاون المستمر بين الدوائر الضريبية والاجهزة الحكومية لمعرفة الوضع المالي الحقيقي لدى المكلفين ...؟

- أ- صح
ب- خطأ



س٣٥٢ / يقسم الدخل إلى انواع مختلفة حسب مصدره وتفرض ضريبة مستقلة على كل فرع من فروع هذه المصادر المختلفة...؟
 أ- الضريبة على فروع الدخل
 ب- الضريبة على مجموع الدخل

س٣٥٣ / تتميز الضريبة على فروع الدخل بانها...؟

- أ- تفرق بين مصادر الدخل المختلفة
 ج- تساعد في توزيع الاعباء الضريبية بين افراد المجتمع
 ب- تساعد الإدارة الضريبية على ان تختار لكل مصدر طريقة فرض مناسبة.
 د- جميع ما سبق

س٣٥٤ / من انتقادات الضريبة على فروع الدخل.....؟

- أ- كثرة الإجراءات الضريبية
 ج - تدفع المكلّف إلى التهرب الضريبي.
 ب - اختلاف سعر الضريبة من مادة إلى اخرى.
 د - جميع ما سبق

س٣٥٥ / مجموع الاموال المنقولة او العقارية التي يمتلكها الشخص في لحظة معينة سواء كانت تنتج او لا تنتج...؟
 أ- الضرائب على الدخل.
 ب - ضرائب على رأس المال

س٣٥٦ / انواع الضرائب على رأس المال

- أ- الضرائب العادية
 ج - الضريبة على التركات
 ب - الضرائب الاستثنائية
 د - جميع ما سبق

س٣٥٧ / تفرض على قيمة ثروة المكلّف بها وعادة تكون اسعارها منخفضة لان وعانها من الضخامة مما يسمح في الحصول على إيرادات غزيرة ..؟

- أ- الضرائب العادية على رأس المال
 ج- الضريبة على التركات
 ب- الضرائب الاستثنائية على رأس المال.
 د- جميع ما سبق

س٣٥٨ / تفرض بشكل دوري وفي ظروف استثنائية مثل < الحروب، الكوارث الطبيعية...؟

- أ- الضريبة الاستثنائية على رأس المال
 ج- الضريبة على التركات.
 ب- الضريبة العادية على رأس المال.
 د- لاشي مما ذكر

س٣٥٩ / هي التي تفرض على مجموع ما يمتلكه الفرد في لحظة معينة وهي الوفاة.

- أ- الضرائب على الانفاق
 ب- الضريبة على التركات

س٣٦٠ / الواقعة المنشئة للضريبة على التركات...؟

- أ- الولادة
 ب- الوفاة

س٣٦١ / من انواع الضريبة على التركات...؟

- أ- تفرض على مجموع التركة
 ج- على مجموع التركة ثم على نصيب كل وارث
 ب- على نصيب كل وارث
 د- جميع ما سبق

س٣٦٢ / هي التي تفرض في حالة استعمال الدخل وانفاقه في مجالات مختلفة.

- أ- الضرائب على الانفاق
 ب- الضريبة على رأس المال.

س٣٦٣ / الضريبة التي تفرض على المكلّف عند قيامه باستهلاك السلع هي الضرائب على النفاق...؟

- أ- صح
 ب- خطأ

س٣٦٤ / اهم صور الضرائب على الانفاق؟

- أ- الضرائب الجمركية
 ج- الضرائب العادية
 ب- الضرائب النوعية
 د- أ + ب

س٣٦٥ / (الضرائب الجمركية) هي تلك التي تفرض على السلع اثناء تجاوزها حدود الدولة سواء المستوردة أم المصدره منها...؟

- أ- صح
 ب- خطأ

س٣٦٦ / الضرائب الجمركية تشمل الضرائب على الصادرات كما تشمل الضرائب على الواردات وذلك لحماية الانتاج المحلي.؟

- أ- صح
 ب- خطأ



س٣٦٧/ اهم انواع الضرائب الجمركية ...؟

- أ- ضريبة السلع
ب- ضريبة القيمة

س٣٦٨/ هي التي تفرض على اساس مبلغ معين على كل وحدة قياسية من السلعة كـ (الوزن، الحجم، العدد، الطول، القياس) او المساحة بصرف النظر عن القيمة ..؟

- أ- الضريبة الجمركية.
ب- الضريبة النوعية

س٣٦٩/ ضريبة القيمة تفرض على اساس نسبة معينة من قيمة السلعة ويتم تحديدها..؟

- أ- بالتخمين من قبل رجال الجمارك
ب- التقدير النسبي
ج- اعتماد القيمة الواردة في فاتورة الشراء
د- (أ + ج)

س٣٧٠/ اهمية تقدير وعاء الضريبة ...؟

- أ- لحصيلة الضرائب
ب- تحقيق العدالة الضريبية
ج- لاشي مما سبق
د- (أ + ب)

س٣٧١/ من الواجب في تقدير المادة الخاضعة للضريبة ...؟

- أ- ان لا تكون اقل من الحقيقة فتقل حصيلة الضريبة مما يترتب عليه ضرر بالمصلحة العامة
ب- ان لا تكون أكثر من الحقيقة لان ذلك يادي إلى ارهاق المكلفين وتدميرهم
ج- ان تكون أكبر من الحقيقة بالنسبة للبعض واقل بالنسبة للبعض الاخر مما يخل بمبدأ العدالة
د- جميع ما سبق

س٣٧٢/ طرق تقدير وعاء الضريبة ...؟

- أ- بواسطة الادارة الضريبية
ب- بواسطة الافراد
ج- جميع ما سبق

س٣٧٣/ من طرق تقدير المادة الخاضعة للضريبة بواسطة الإدارة الضريبية :

- أ- طريقة المظاهر الخارجية
ب- طريقة التقدير الجزافي
ج- طريقة التقدير الاداري المباشر
د- جميع ما سبق

س٣٧٤/ تلجأ الإدارة الضريبية إلى تقدير المادة الخاضعة للضريبة عن طريق الإستناد إلى الأشياء التي تتعلق بطريقة معيشة الممول وأسلوب عمله (مثل نوع المنزل الذي يسكنه وعدد المستخدمين فيه وعدد السيارات التي يملكها) ...؟

- أ- المظاهر الداخلية
ب- المظاهر الخارجية

س٣٧٥/ من مزايا تقدير المادة الخاضعة للضريبة عن طريق المظاهر الخارجية.....؟

- أ- سهولتها وبساطتها في تحديد المادة الخاضعة للضريب
ب- تساعد على الحد من التهرب الضريبي
ج- أ + ب
د- لا شيء مما سبق

س٣٧٦/ تقدير المادة الخاضعة للضريبة عن طريق المظاهر الخارجية تساعد على الحد من التهرب الضريبي ...؟

- أ- لان المظاهر الخارجية يستطيع المكلف اخفائها
ب- لان المظاهر الخارجية لا يستطيع المكلف اخفائها

س٣٧٧/ من عيوب تقدير المادة الخاضعة للضريبة عن طريق المظاهر الخارجية

- أ- ابتعادها عن تحقيق العدالة الضريبية
ب- جمود الإيرادات الضريبية
ج- أ + ب
د- لا شيء مما ذكر

س٣٧٨/ ابتعدت معظم التشريعات الضريبية عن الاخذ بطريقة التقدير الخارجية نظرا لعيوبها ولاكن اتخذته كوسيلة لمراقبة إقرارات الممولين وضمان سلامتها ...؟

- أ- صح
ب- خطأ



س٣٧٩/تقدر المادة الخاضعة للضريبة على اساس بعض القرانن القانونية والتي تدل على الدخل كان يتم تقدير الارياح على اساس النشاط التجاري ...؟

أ- طريقة التقدير الجزافي
ب- طريقة التقدير الإداري المباشر.

س٣٨٠/ يمتاز تقدير المادة الخاضعة للضريبة لطريقة التقدير الجزافي بـ :

أ- بساطتها وسهولتها
ب- صعوبتها

س٣٨١/ من عيوب تقدير المادة الخاضعة للضريبة بطريقة التقدير الجزافي بأنها تفرض على إيراد افتراضي ولا يقدر على اساس الدخل الحقيقي للمكلف مما يؤدي إلى خلافات مستمرة بين المكلف والادارة الضريبية ...؟

أ- صح
ب- خطأ

س٣٨٢/ في طريقة التقدير الإداري المباشر تقوم الإدارة الضريبية بنفسها بتقدير المادة الخاضعة للضريبة مستعينة بكافة الوسائل التي تمكنها من ذلك؟

أ- صح
ب- خطأ

س٣٨٣/ تلجئ الادارة الضريبية لهذه الطريقة من تجميع القرانن والادلة والبيانات ومناقشة الممول والغرض من ذلك:

أ- التوصل إلى تقدير حقيقي للمادة الخاضعة للضريبة
ب- كجزاء لامتناع المكلف عن تقديم إقرار عن دخلة

ج- (أ + ب)
د- لا شيء مما سبق

س٣٨٤/ تقدير المادة الخاضعة للضريبة عن طريق التقدير الإداري المباشر تعطي الحق للمكلف الاعتراض على المبلغ على المبلغ المقدر للضريبة.

أ- صح
ب- خطأ

س٣٨٥/ من مميزات تقدير المادة الخاضعة للضريبة بطريقة التقدير الإداري المباشر؟

أ- سهولة تقدير المادة الخاضعة للضريبة
ب- عدالتها

ج- وفرة حصيلتها
د- جميع ماسبق

س٣٨٦/ من عيوب تقدير المادة الخاضعة للضريبة بطريقة التقدير الإداري المباشر؟

أ- تكاليفها عالية.
ب- تحتاج إلى عدد كبير من الموظفين من ذوي الخبرات والمتخصصين

ج- تؤدي إلى تدخل الادارة الضريبية في شئون المكلف لمعرفة
د- جميع ما سبق

نشاطه وحجم ثروته.

س٣٨٧/ يتم تقدير المادة الخاضعة للضريبة بواسطة الافراد ...؟

أ- إقرار الممول
ب- إقرار الغير

ج- التقدير الجزافي
د- (أ + ب)

س٣٨٨/ (إقرار الممول) يقدم الممول وفقا لهذه الطريقة إقرار إلى ادارة الضريبة يبين فيه ...؟

أ- تفاصيل دخله
ب- مصادر دخله

ج- لا شيء مما سبق
د- (أ + ب)

س٣٨٩/ يعد اسلوب إقرار الممول من أفضل اساليب تقدير المادة الخاضعة للضريبة...؟

أ- حيث ان الممول هو اعلم الناس بما لديه من اموال وظروفه
ب- ان هذا الاسلوب يتطلب وعيا ضريبيا عاليا لدى المكلفين بدفع

الشخصية وقدرته على الدفع
ج- تحقيق الادارة الضريبية من صحة الاقرار الوارد من الممول

د- جميع ما سبق

س٣٩٠/ الانتقادات الموجه لتقدير المادة الخاضعة للضريبة لطريقة إقرار الممول؟

أ- تؤدي إلى تدخل الادارة الضريبية في شئون الممولين باطلاعها
ب- انها تكلف الادارة الضريبية وقتا ومجهودا للوصول إلى

على ما لديهم من دفاتر ومستندات
ج- أن هذا الأسلوب يتطلب وعياً ضريبياً عالياً لدى المكلفين بدفع

الضريبة.
د- (أ + ب)



- س٣٩١/ يعد الاقرار الضريبي من أفضل طرق تقدير المادة الخاضعة للضريبة واغلب التشريعات الضريبية تأخذ به لانها :
 أ- تحقق العدالة الضريبية
 ب - توزيع العبء الضريبي على المكلفين وفقا لقدراتهم التكاليفية الحقيقية
 ج - لا شيء مما ذكر
 د - (أ+ب)
- س٣٩٢/ يتم تقدير المادة الخاضعة للضريبة ليس عن طريق الممول وإنما عن طريق الغير ويسمح له وضعه بمعرفة مركز المكلف وحقيقة دخله...?
 أ- إقرار الغير
 ب- إقرار الممول
 ج- إقرار الادرة
- س٣٩٣/ تتميز طريقة اقرار الغير بدقتها واقتربها من الحقيقة إذ لا يتوقع أن يقدم الغير إقرارات غير صحيحة.?
 أ- صح
 ب- خطأ
- س٣٩٤/ مقدار الضريبة هو م يعرف بسعر الضريبة:
 أ- صح
 ب- خطأ
- س٣٩٦/ طرق تحديد سعر الضريبة؟
 أ- تحديد مقدارها وينتج عنه تحديد سعرها (الضريبة التوزيعية
 والضريبة القياسية)
 ب - تحديد سعر الضريبة اولا وهو الذي يتوقف على مقدارها (الضريبة النسبية والضريبة التصاعدية)
 ج - (أ+ب)
 ج - لا شيء مما سبق
- س٣٩٥/ النسبة التي تؤخذ كضريبة من المال او الدخل الخاضع لها هي...?
 أ- سعر الضريبة
 ب - وعاء الضريبة
- س٣٩٧/ - التعريف الأول : هي الضريبة التي لا يحدد المشرع سعرها مقدما على المادة الخاضعة لها وإنما يحدد المقدار الكلي لحصيلتها.
 - التعريف الثاني : مجموع مايتعن على الادارة الضريبية تحصيله من المكلفين الخاضعين لها ثم توزيع هذه الحصيلة على مراحل بين الاقاليم الادارية المختلفة على أن يقوم كل إقليم بتوزيع حصته منها على أساس المقدرة الإقتصادية للأفراد ؟ التعريفان ل.....
 أ- الضريبة التوزيعية
 ب - الضريبة القياسية
- س٣٩٨/ (تقدير الضريبة التوزيعية كان منتشرًا في الماضي)؟
 أ- صح
 ب- خطأ
- س٣٩٩/ من مميزات الضريبة التوزيعية؟
 أ- بساطتها
 ب - ثبات حصيلتها
 ج - عدم التهرب منها
 د - جميع ما سبق
- س٤٠٠/ من عيوب الضريبة التوزيعية عدم المساواة في توزيع العبء الضريبي في الضريبة التوزيعية بسبب توزيعه بالتساوي بين الاقاليم المختلفة بصرف النظر عن تفاوت الثروات والأنشطة فيها
 أ- صح
 ب- خطأ
- س٤٠١/ هي تلك التي يحدد المشرع سعرها دون ان يحدد مقدارها الكلي
 أ- الضريبة القياسية
 ب - الضريبة النسبية
- س٤٠٢/ من مميزات الضريبة القياسية؟
 أ- عدالتها
 ب- مرونتها
 ج- لاشي مما ذكر
 د- (أ + ب)
- س٤٠٣/ من عيوب الضريبة القياسية؟
 أ- تتطلب إدارة مالية عالية الكفاءة
 ب - تؤدي إلى تهرب بعض المكلفين من دفعها
 ج - (أ + ب)
 د - لا شيء مما ذكر



التكاليف للأعوام الماضية

س ١: يهتم بأشباع الحاجات من خلال الاتفاق العام الذي تقوم به الدولة؟

- أ- النفقة العام
- ب- المالية العامة
- ج- الضريبة
- د- الاقتصاد

س ٢: بانها مبلغ من المال يصدر عن الدولة او عن شخص معنوي علم بقصد تحقيق منفعة عامه ؟

- أ- النفقات العامة
- ب- الميزانية العامة
- ج- المالية العامة
- د- الايرادات العامة

س ٣: هل هناك علاقة تبادليه بين المالية العامة والاقتصاد ؟

- أ- صح
- ب- خطأ

س ٤: من الاسباب الاجتماعية لتزايد الانفاق العام؟

- أ- زيادة عدد السكان
- ب- زيادة الدخل القومي

س ٥: ترتبط المالية العامة بعلاقة وثيقة؟

- أ- بعلم النفس
- ب- بعلم الاجتماع
- ج- بالقانون
- د- بالعرف

س ٦: هناك علاقة تبادليه بين المالية العامة والاقتصاد؟

- أ- خطأ
- ب- صح

س ٧: ان تتضمن الميزانية العامة جميع الايرادات العامة والنفقات العامة؟

- أ- مبدأ الشمول
- ب- مبدأ الوحدة
- ج- مبدأ الوضوح

س ٨: مبلغ من المال تفرضه الدولة على الافراد الذين يخالفون القوانين؟

- أ- الغرامة
- ب- الضريبة

س ٩: اقتطاع مالي تقوم به الدولة او إحدى الاشخاص العامة جبرا من الافراد بصفه نهائية وبدون مقابل بقصد تحقيق النفع العام؟

- أ- الضريبة
- ب- القرض العام

س ١٠: بانها مبلغ من المال يصدر عن الدولة او عن شخص معنوي عام بقصد تحقيق منفعة عامه؟

- أ- الايرادات العامة
- ب- النفقة العامة
- ج- المالية العامة



أسئلة الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي ١٤٣٦ - ١٤٣٧

س١ / تعني مجموعة المبالغ النقدية أو الاموال التي تحصل عليها الدولة بهدف تغطية نفقاتها العامة.

- أ- النفقة العامة.
- ب- الإيرادات العامة.
- ج- الميزانية العامة.
- د- الرسم العام.

س٢ / من الأسباب المالية لتزايد الإنفاق العام:

- أ- وجود فائض في الإيرادات.
- ب- تغير النظم المالية والمحاسبية.
- ج- زيادة الدخل القومي.

س٣ / الضرائب لا تفرض إلا:

- أ- بقانون.
- ب- قرار إداري.
- ج- بالدستور.

س٤ / هناك علاقة وثيقة بين المالية العامة والقانون:

- أ- صح.
- ب- خطأ.

س٥ / من الأسباب الظاهرية لتزايد الإنفاق العام:

- أ- زيادة الدخل القومي.
- ب- تغير النظم المالية والمحاسبية.
- ج- زيادة عدد السكان.
- د- سهولة الاقتراض.

س٦ / يقصد به ان تقوم الدولة بتسديد قيمة القرض على دفعات وليس دفعة واحدة.

- أ- تبديل القرض العام.
- ب- استهلاك القرض العام.
- ج- إنكار القرض العام.
- د- الوفاء بالقرض العام.

س٧ / عبارة عن المبالغ النقدية التي تستدينها الدولة أو أي شخص معنوي عام آخر من الغير أي من الأفراد أو الهيئات الخاصة أو العامة أو الدولية أو من الدول الاخرى مع التعهد بردها وبدفع فائدة عنها وفقاً لشروط معينة:

- أ- الرسم العام.
- ب- القرض العام.
- ج- الثمن العام.
- د- النفقة العامة.

س٨ / مبلغ من المال تفرضه الدولة على الأفراد الذين يخالفون القوانين كما في حالة مخالفات البناء:

- أ- الرسم العام.
- ب- مقابل التحسين.
- ج- الغرامة.

س٩ / مبلغ من المال تتقاضاه الدولة أو أحد الأشخاص العامة جبراً من الأفراد مقابل خدمة خاصة تقدمها لهم او مقابل نفع خاص يعود عليهم من هذه الخدمة:

- أ- الرسم العام.
- ب- الثمن العام.



- ج- الضرائب
د- النفقة العامة.

س١٠ / القروض العامة من الإيرادات العامة.
أ- صح.
ب- خطأ.

س١١ / من القواعد الأساسية التي تحكم الضريبة:
أ- قاعدة اليقين.
ب- قاعدة الاختيار.
ج- قاعدة النهائية.

س١٢ / اقتطاع مالي تقوم به الدولة أو أحد الأشخاص العامة جبراً من الأفراد بصفة نهائية وبدون مقابل بقصد تحقيق النفع العام:
أ- الرسم العام.
ب- الضرائب.
ج- القرض العام.
د- الثمن العام.

س١٣ / يقصد به المادة أو الموضوع الذي تفرض عليه الضريبة:
أ- وعاء الضريبة.
ب- التنظيم الفني للضريبة.
ج- الأساس القانوني للضريبة.
د- القواعد التي تحكم الضريبة.

س١٤ / يقصد بجميع الدخول المختلفة التي يحصل عليها الممول خلال السنة في وعاء واحد بصرف النظر عن مصادره:
أ- الضريبة العامة على فروع الدخل.
ب- الضريبة العامة على مجموع الدخل.
ج- الضريبة العامة على رأس المال.
د- الضريبة القياسية.

س١٥ / يقصد به ذلك النظام الذي تعتمد فيه الدولة على ضريبة رئيسية واحدة للحصول على مايلزمها من موارد مالية.
أ- الضريبة المتعددة.
ب- الضريبة الواحدة.
ج- الضريبة على رأس المال.

س١٦ / من مبادئ إعداد الميزانية العامة للدولة.
أ- مبدأ السنوية.
ب- مبدأ عدم الشمول.
ج- مبدأ التخصيص.

س١٧ / تبدأ الميزانية العامة في المملكة العربية السعودية بداية شهر:
أ- ذي الحجة.
ب- محرم.
ج- صفر.

س١٨ / للدولة عبارة عن قائمة بإيرادات الدولة ومصروفاتها.
أ- النفقة العامة.
ب- الإيرادات العامة.
ج- الميزانية العامة.
د- الرسم العام.



س١٩ / من أنظمة الإصدار النقدي:

- أ- الغطاء الذهبي الكامل.
- ب- النقود الأجنبية.
- ج- النقود القانونية.

س٢٠ / نشر الوعي الضريبي لدى الأفراد:

- أ- من طرق مكافحة الازدواج الضريبي.
- ب- من طرق مكافحة التهرب الضريبي.
- ج- من طرق مكافحة التجنب الضريبي.

س٢١ / الجزية تسقط عن الذمي إذا أسلم.

- أ- صح.
- ب- خطأ.

س٢٢ / هو كل ما حصل عليه المسلمون خلال الجهاد من المشركين بالحرب والقوة من أسرى.

- أ- الخراج.
- ب- الجزية.
- ج- الغنيمة.
- د- العشور.

س٢٣ / هي مقدار من المال أو المحاصيل، كانت تفرض على الأراضي المملوكة لأهل الذمة من اليهود والنصارى:

- أ- الخراج.
- ب- الجزية.
- ج- الغنيمة.
- د- العشور.

س٢٤ / تعني أن تكون للدولة موازنة واحدة تحتوي على كافة نفقاتها وإيراداتها على اختلاف قطاعاتها في وثيقة واحدة.

- أ- مبدأ عدم التخصص.
- ب- مبدأ الوحدة.
- ج- مبدأ السنوية.

س٢٥ / من وسائل تفادي الازدواج الضريبي الداخلي:

- أ- صدور تشريعات جديدة لمعالجته.
- ب- نشر الوعي الضريبي لدى الأفراد.
- ج- اللجوء كلما أمكن ذلك لجباية الضريبة من المنبع.



أسئلة الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي ١٤٣٦ - ١٤٣٧

س١ / الضرائب لا تفرض إلا:

- أ- بقانون.
- ب- بقرار إداري.
- ج- بالعرف.

س٢ / العلم الذي يدرس اللغات العامة والإيرادات اللازم الحصول عليها لتغطية النفقات العامة؟

- أ- النفقة العامة.
- ب- المالية العامة.
- ج- الإيرادات العامة.
- د- الميزانية العامة.

س٣ / تعتبر الرسوم العامة من الإيرادات العامة للدولة؟

- أ- صحيح.
- ب- خطأ.

س٤ / يقصد به المادة أو الموضوع الذي تفرض عليه الضريبة؟

- أ- وعاء الضريبة.
- ب- الأساس القانوني للضريبة.
- ج- القواعد التي تحكم الضريبة.
- د- سعر الضريبة.

س٥ / الضريبة هي التي تفرض على المكلف؟

- أ- اختياراً.
- ب- جبراً.
- ج- مؤقتاً.

س٦ / أن تكون الضريبة محددة بوضوح، أي: أن تكون الضريبة معينة وصريحة من حيث مقدارها وميعاد الوفاء بها وطريق دفعها؟

- أ- قاعدة الملازمة.
- ب- قاعدة الاقتصاد.
- ج- قاعدة العدالة.
- د- قاعدة اليقين.

س٧ / الضريبة التي لا يحدد المشروع سعرها مقدماً ينطبق على المادة الخاضعة لها، وإنما يحدد المقدار الكلي لتحصيلها هي؟

- أ- الضريبة القياسية.
- ب- الضريبة التصاعدية.
- ج- الضريبة النسبية.
- د- الضريبة التوزيعية.

س٨ / سعر الضريبة يعني المادة التي تخضع للضريبة؟

- أ- .
- ب- .
- ج- خطأ.



س٩ / يعني فرض نفس الضريبة أكثر من مرة على الشخص نفسه وعن نفس المال في المدة ذاتها؟

- أ- الازدواج الضريبي.
- ب- التهرب الضريبي.
- ج- سعر الضريبة.
- د- وعاء الضريبة.

س١٠ / عبارة عن بيان تفصيلي يوضح تقديرات إيرادات الدولة ومصروفاتها معبراً عن ذلك في صورة وحدات نقدية تعكس في مضمونها خطة الدولة لسنة مالية مقبلة؟

- أ- النفقة العامة.
- ب- الإيرادات العامة.
- ج- المالية العامة.
- د- الميزانية العامة.

س١١ / تنتهي الميزانية العامة في المملكة بنهاية شهر؟

- أ- ذي القعدة.
- ب- ذي الحجة.
- ج- محرم.

س١٢ / تقوم فيها الوزارات والمصالح الحكومية المختلفة بوضع تقدير لإيراداتها ومصروفاتها لسنة مالية مقبلة؟

- أ- مرحلة إعداد الميزانية العامة.
- ب- مرحلة اعتماد الميزانية العامة.
- ج- مرحلة تنفيذ الميزانية العامة.

س١٣ / يتضمن كافة مبالغ الاستخدامات الفعلية والإيرادات الفعلية عن السنة المالية المنتهية؟

- أ- الميزانية العامة.
- ب- الحساب الختامي.
- ج- النفقة العامة.
- د- الإيرادات العامة.

س١٤ / التعرف على التجاوزات التي تمت على المخصصات المالية؟

- أ- من مزايا إعداد الحساب الختامي.
- ب- من مشاكل إعداد الميزانية العامة.
- ج- من مزايا إعداد الميزانية العامة.

س١٥ / هم المسافرون المنتفعون في بلد ما فيعطى كل واحد منهم ما يعينه ليعود إلى بلده وأهله؟

- أ- أبناء السبيل.
- ب- في سبيل الله.
- ج- في الرقاب.
- د- الغارمون.

س١٦ / هي ضريبة يدفعها التجار على البضائع في حال انتقال من بلاده إلى بلاد أخرى، وتؤخذ هذه الضريبة مرة واحدة سنوياً؟

- أ- الجزية.
- ب- العشور.
- ج- القيمة.
- د- الخراج.

س١٧ / ينشأ عندما تقوم دولتان أو أكثر بفرض الضريبة نفسها على الوعاء نفسه وعلى الشخص نفسه؟

- أ- الازدواج الضريبي المقصود.
- ب- الازدواج الضريبي الداخلي.
- ج- الازدواج الضريبي الدولي.



س١٨ / يعني أن المكلف بدفعها يسعى للتخلص منها كلياً أو جزئياً مستعيناً في ذلك بكافة الوسائل غير المشروعة؟
 أ- التهرب الضريبي.
 ب- التحايل الضريبي.
 ج- الازدواج الضريبي.

س١٩: تعتبر حينما يكون سعرها ثابتاً لا يتغير بتغير المادة الخاضعة للضريبة؟
 أ- الضريبة التوزيعية.
 ب- الضريبة النسبية.
 ج- الضريبة الصناعية.
 د- الضريبة القياسية.

س٢٠ / هي التي تفرض في حالة استعمال الدخل في مجالات مختلفة بمعنى أنها الضريبة التي تفرض على المكلف عند قيامه باستهلاك السلع؟
 أ- الضريبة على رأس المال.
 ب- الضريبة على الأموال.
 ج- الضريبة على الإنفاق.

س٢١: يقصد بقاعدة أن يسهم مواطنو الدولة في النفقات العامة؟
 أ- العدالة.
 ب- اليقين.
 ج- الملازمة.
 د- الاقتصاد.

س٢٢ / كانت الضرائب تدفع عينياً في العصور القديمة والوسطى؟
 أ- صحيح.
 ب- خطأ.

س٢٣ / هي التي تحصل عليها الدولة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة من الأفراد بمحض إرادتهم؟
 أ- الإيرادات الاختيارية.
 ب- الإيرادات
 ج- الإيرادات الأصلية.

س٢٤ / مبلغ نقدي تتقاضاه الدولة، أو إحدى الهيئات العامة جبراً من اصحاب العقارات التي ارتفعت قيمتها نتيجة لتنفيذ مشروع معين؟
 أ- الرسم العام.
 ب- مقابل التحسين.
 ج- الثمن العام.

س٢٥ / مبلغ من المال تتقاضاه الدولة أو إحدى الشخصيات العامة جبراً من الأفراد مقابل خدمة خاصة تقدمها لهم مقابل أن نفع خاص يعود عليهم من هذه الخدمة؟
 أ- الضرائب.
 ب- الثمن العام.
 ج- الرسوم العامة.
 د- الغرامة.

